

ارتفاع عوائد السندات بشكل ملحوظ مع تنامي آمال الانتعاش الاقتصادي ومخاوف التضخم

أبرز النقاط

- توقع انتعاش اقتصادي قوي خلال العام الحالي في ظل آمال التخفيف التدريجي للتدابير الاحترازية لاحتواء الجائحة وتبني البنوك المركزية لسياسات نقدية تيسيرية، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عائدات السندات، وهو الأمر الذي قد يتطلب تصدي البنوك المركزية لمعالجته.
- إقرار حزمة التحفيز الضخمة التي وقع عليها الرئيس بايدن بقيمة ١,٩ تريليون دولار، والتي قد يتم ضخ نصف قيمتها في الاقتصاد سريعاً، وسط انتعاش سوق العمل، وإن كان بوتيرة أقل بكثير من مستويات ما قبل الجائحة.
- منطقة اليورو تتجه نحو الركود على خلفية ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس وبطء وتيرة طرح اللقاحات، بينما تبدو آفاق نمو اقتصاد المملكة المتحدة أكثر تفاؤلاً على المدى القريب، رغم بعض العراقيل المترتبة على التدابير التجارية الجديدة بعد انفصالها عن الاتحاد الأوروبي.

للأفراد وتمديد اعانات البطالة بقيمة ٣٠٠ دولار أسبوعياً حتى سبتمبر – والتي سينعكس أثرها على الاقتصاد بصورة سريعة، مما يعزز الإنفاق الاستهلاكي على وجه الخصوص. وبدأت معدلات الثقة تجاه الانتعاش الاقتصادي تكتسب المزيد من الزخم في ظل تراجع الإصابات اليومية الجديدة بالفيروس إلى أدنى مستوياتها في خمسة أشهر منذ بداية شهر مارس الجاري، كما تم تلقيح معظم كبار السن وتخفيف بعض القيود على مستوى الولايات الأمريكية المختلفة. هذا إلى جانب بداية انتعاش سوق العمل في ظل ارتفاع الوظائف غير الزراعية وتخطيها توقعات المحللين البالغة ٣٧٩ ألف وظيفة في فبراير الماضي بعد التراجع الذي شهدته في ديسمبر، مع تسجيل القطاعات الأشد تضرراً من تداعيات الجائحة مثل قطاع الضيافة مكاسب قوية. إلا أنه لا يزال هناك حوالي ١٠ ملايين من أصل ٢٢ مليون وظيفة فقدت بسبب الجائحة ولم يتم تعويضها بعد.

ومن جهة أخرى، تسارعت وتيرة نمو عائدات السندات الحكومية على خلفية تحسن توقعات الانتعاش الاقتصادي، إذ قفز عائد السندات لأجل ١٠ سنوات إلى ١,٥٥% في بداية شهر مارس مقابل ١,٠% في أواخر يناير (الرسم البياني ١). وقد يمثل ذلك مصدراً للأمل والقلق في ذات الوقت للاحتياطي الفيدرالي، إذ يشير من جهة إلى ثقة السوق تجاه عودة الظروف الاقتصادية إلى طبيعتها، إلا أنه في المقابل يشير أيضاً إلى مخاطر تشديد السياسات المالية قبل الأوان وهو الأمر الذي قد يكون خارج عن سيطرة البنك المركزي.

زاد التفاؤل خلال شهر فبراير الماضي حيال آفاق نمو الاقتصاد العالمي، خاصة في الولايات المتحدة، في ظل آمال التخفيف التدريجي للتدابير الاحترازية لاحتواء جائحة كورونا وتبني السياسات النقدية والمالية التيسيرية وما سبترتب على ذلك من انتعاش اقتصادي قوي في النصف الثاني من عام ٢٠٢١. وإلى جانب ذلك، شهدت الأسواق المالية وخاصة أسواق السندات تقلبات حادة بعد أن بدأت في تسعير امكانية رفع معدلات الفائدة وتزايد معدلات التضخم. وتدرج البنوك المركزية مخاطر ارتفاع عائدات السندات وما قد يترتب على ذلك من إعاقة وتيرة النمو الاقتصادي قبل التمكن من خفض معدلات البطالة المرتفعة، وقد تسعى لمعالجة تلك التحركات في اجتماعات السياسات النقدية المقبلة (البنك المركزي الأوروبي بدأ بالفعل باتخاذ بعض الإجراءات خلال شهر مارس). ومن جهة أخرى، واصلت أسعار النفط صعودها على مدار أربعة أشهر متتالية ولا مس سعر مزيج خام برنت حاجز الـ ٧٠ دولاراً للبرميل في أوائل مارس، مدعوماً ليس فقط بتزايد آمال النمو الاقتصادي، بل أيضاً بفضل جهود تمديد تخفيضات الإمدادات بقيادة السعودية.

إقرار حزمة التحفيز المالية الأمريكية

في دفعة كبيرة لآفاق النمو الاقتصادي، أقر الكونجرس الأمريكي حزمة التحفيز المالية الضخمة التي وقعها الرئيس بايدن بقيمة ١,٩ تريليون دولار (٨-٩% من الناتج المحلي الإجمالي). علماً بأنه لن يتم ضخ المبلغ بالكامل هذا العام، بل المقرر استخدام أكثر من النصف - بما في ذلك إصدار شيكات تحفيزية بقيمة ١,٤٠٠ دولار

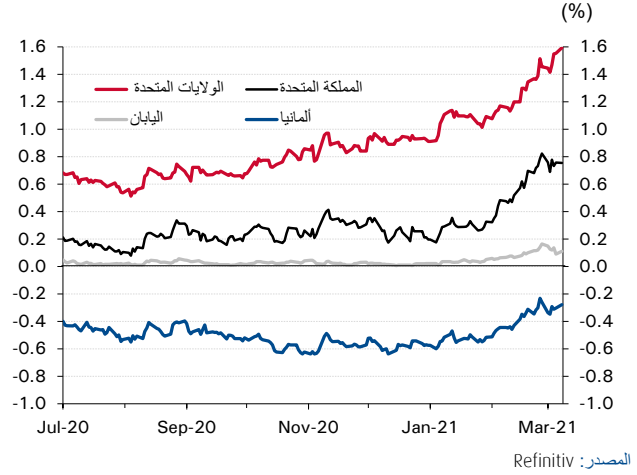
٠,٧% في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، ليكون بذلك مستوى الناتج المحلي الإجمالي أقل بحوالي ٦% عن مستويات ما قبل الجائحة.

وكما كان متوقعًا، أبقى البنك المركزي الأوروبي على سياسته النقدية دون تغيير على نطاق واسع، لكنه، وعد بتكثيف وتيرة مشترياته من السندات خلال الربع القادم لمواجهة الارتفاع الأخير في عائدات السندات الحكومية ودعم التوقعات الاقتصادية. الأمر الذي ساعد في خفض العائدات قليلاً، رغم أن البنك لم يعلن عن تقديم المزيد من الدعم المرجو مثل استهداف العائدات أو زيادة حجم برنامج شراء السندات البالغ ١,٨٥ تريليون يورو، مما يعني ضمناً أن عمليات الشراء الحالية ستنتهي قريباً. وكشف البنك أيضاً عن توقعاته الاقتصادية المحدثة، إذ تم رفع توقعات النمو في عام ٢٠٢١ جزئياً من ٣,٩% في ديسمبر إلى ٤,٠% بفضل تحسن النتائج بوتيرة أفضل من المتوقع في الربع الأخير من العام وتعديل التضخم صعوداً من ٠,٥% إلى ١,٥%.

وفي المملكة المتحدة، استمر التفاؤل ازاء الانتعاش الاقتصادي في التحسن على مدار الأسابيع الأخيرة بفضل انخفاض حالات الإصابة بالفيروس وسرعة طرح اللقاحات والبدء في تخفيف التدابير الاحترازية من منتصف مارس بالإضافة إلى اكتمال خطوات الانفصال عن الاتحاد الأوروبي. ولم تنعكس تأثيرات تلك العوامل فقط على عائدات السندات الحكومية التي ارتفعت بشكل حاد، بل امتدت أيضاً لأداء الجنيه الإسترليني وعززت من ارتفاعه أمام الدولار إلى أعلى مستوياته المسجلة في ثلاثة أعوام وصولاً إلى ١,٤٠ دولار في بداية شهر مارس. كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي في يناير بأقل من التوقعات بعد إعادة فرض تدابير صارمة جديدة لاحتواء الفيروس وبنسبة ٢,٩% على أساس شهري. وعلى صعيد آخر، تضمنت ميزانية وزير المالية ريشي سوناك مزيداً من الدعم الاقتصادي على المدى القريب - بما في ذلك تمديد خطة دعم العمالة من أبريل إلى سبتمبر - وتأجيل مناقشة قضية العجز المالي الكبير لوقت لاحق. وتشمل الزيادات الضريبية تجريد الإعفاءات الضريبية الشخصية في عام ٢٠٢٢ وزيادة ضريبة الشركات إلى ٢٥% في عام ٢٠٢٣ مقابل ١٩% في الوقت الحالي. وسيصل العجز المالي إلى ١٧% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام قبل أن يتقلص إلى ٣% في السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥، بينما سيبلغ مستوى الدين ذروته بنسبة ١١٠% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (الرسم البياني ٢).

وعلى الرغم من التوقعات الإيجابية لأنشطة الأعمال في المملكة المتحدة بصفة عامة، إلا أن الانتقال إلى الترتيبات الجديدة لما بعد انفصالها عن الاتحاد الأوروبي اعتباراً من يناير قد أثر على التجارة عبر الحدود، إذ انخفضت الصادرات الفرنسية إلى المملكة المتحدة بنسبة ١٣% في يناير مقارنة بمتوسط السنة أشهر السابقة، وتراجعت الواردات بنسبة ٢٠%، بينما انخفضت الصادرات الألمانية إلى المملكة المتحدة بنسبة ٣٠% على أساس سنوي.

الرسم البياني ١: عوائد السندات الحكومية لمدة ١٠ سنوات



كما يعكس هذا الارتفاع أيضاً مخاوف تجاه زيادة التضخم (١,٤% على أساس سنوي وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين الأساسي في يناير) في ظل تحسن الأوضاع الاقتصادية مما يؤدي لخسارة مستثمري السندات. وإذا واصلت عائدات السندات ارتفاعها أو كان أدائها غير منضبط، فقد يتخذ الاحتياطي الفيدرالي بعض الإجراءات لخفض العائدات مرة أخرى، إما من خلال التعهدات الشفهية أو عبر شراء الأصول بوتيرة أسرع أو اتخاذ سياسات تستهدف عائدات السندات مباشرة، على الرغم من استبعاد الاجراء الأخير في الوقت الحالي. كما قد يتطرق رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جاي باول إلى تلك القضية من خلال الحديث عن التهديدات التضخمية في اجتماع البنك المقبل والمقرر انعقاده في ١٦ إلى ١٧ مارس.

أوروبا تعاني من ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس وتزايد الخلافات التجارية بعد البريكست

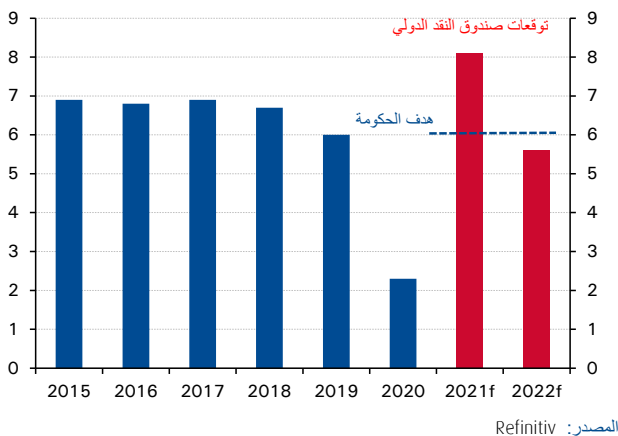
ارتفعت الإصابات الجديدة بفيروس كورونا في بعض دول منطقة اليورو بما في ذلك إيطاليا وفرنسا وألمانيا خلال الشهر الماضي، بالإضافة إلى طرح برامج اللقاحات بوتيرة بطيئة نسبياً مما يهدد ببلغاء إمكانية رفع إجراءات الإغلاق الحالية أو حتى عكسها، مما قد يعيق الانتعاش الاقتصادي لهذا العام. وكشفت البيانات الصادرة مؤخراً عن صمود مستويات النشاط الاقتصادي بشكل أفضل في ظل القيود المفروضة في عام ٢٠٢١ مقارنة بتلك التي تم فرضها في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ نظراً لتكثيف أنشطة الأعمال بصورة أفضل، إضافة إلى سياسات الدعم بما فيها تلك الموجهة لدعم المستهلك. واستقر مؤشر مديري المشتريات المركب عند مستوى ٤٨,٨ في فبراير، مما يمثل انكماشاً هامشياً بصفة عامة في ظل ضعف التركيز على قطاع الخدمات (٤٥,٧) بينما وصل مؤشر القطاع الصناعي (٥٧,٩) إلى أعلى مستوياته المسجلة في أكثر من ثلاثة أعوام. وبصفة عامة، تبدو تلك البيانات متوافقة مع حدوث الركود المزدوج، وتشير آراء المحللين إلى إمكانية تراجع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بحوالي ١,٠% على أساس ربع سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢١ بعد تراجع بنسبة

إلا أن اقدام حكومة سوجا على إعادة فرض حالة الطوارئ في يناير للسيطرة على تزايد حالات الإصابة بالفيروس - والتي تم تمديدتها مؤخراً لمدة أسبوعين إضافيين حتى ٢١ مارس لمنطقة طوكيو الكبرى - قد أثر سلباً على تلك الآفاق إلى حد ما. فعلى سبيل المثال، انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ٦,١% على أساس شهري في يناير بينما ظل مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في منطقة الانكماش (٤٦,٣) خلال شهر فبراير للشهر الثالث عشر على التوالي، وذلك على الرغم من تحسن معدل التراجع إلى حد ما مقارنة بالشهر السابق. أما بالنسبة للقطاع الصناعي، فكانت قراءة مؤشره أفضل في فبراير (٥١,٤ مقابل ٤٩,٨ في يناير) في ظل انتعاش طلبات أنشطة الأعمال.

الحكومة الصينية تطلع إلى انتعاش النمو الاقتصادي

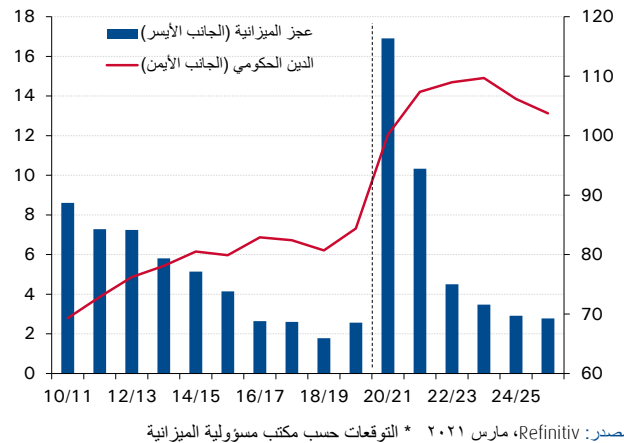
بعد نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٣% في عام ٢٠٢٠ والاحتواء الناجح نسبياً للجائحة، تستهدف الحكومة الصينية نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦% على الأقل هذا العام وفقاً لخطة الخمسية المعلنة مؤخراً (٢٠٢١-٢٠٢٥)، أي أقل من توقعات صندوق النقد الدولي التي وضعت معدل النمو عند نسبة ٨,١% (الرسم البياني ٣). كما تستهدف الصين خفض نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣,٢% مقابل المستوى المستهدف البالغ ٣,٦% في عام ٢٠٢٠، هذا إلى جانب التخلي تدريجياً عن التدابير التحفيزية مع التركيز بدلاً من ذلك على كبح مستوى الديون واحتواء فقاعة سوق العقار. كما تخطط الحكومة أيضاً لخلق ١١ مليون وظيفة جديدة هذا العام، مقابل ٩ ملايين وظيفة المستهدفة في عام ٢٠٢٠، ووضع حد لمعدل البطالة في المناطق الحضرية لا يتخطى ٥,٥% في عام ٢٠٢١، مقابل ٦% في عام ٢٠٢٠. أما بالنسبة للسنوات المقبلة، تتوقع الصين استمرار تحرك الاقتصاد "في نطاق معقول"، دون إعطاء هدف محدد، مقابل الهدف السابق "أكثر من ٦,٥%" في خطة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

الرسم البياني ٣: الناتج المحلي الإجمالي الصيني (% على أساس سنوي)



ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى التأخيرات الناجمة عن المتطلبات الجمركية الجديدة، على الرغم من أن تلك الاضطرابات يمكن ربطها أيضاً بالقيود الجديدة المتعلقة باحتواء الفيروس في المملكة المتحدة والتي تم تطبيقها في نفس الوقت، بالإضافة إلى بناء المخزونات قبل انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي بنهاية العام الماضي. ومن المقرر أن تخف الضغوط خلال الأشهر المقبلة في ظل الاعتياد على النظام الجديد. إلا أن الإشكالية على المدى الطويل بالنسبة للعلاقات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي تتمثل في استدامة الترتيبات المتعلقة بإيرلندا الشمالية في ظل قيام المملكة المتحدة باتخاذ قرار أحادي لتمديد فترة السماح للشركات بالتكيف مع الترتيبات التجارية الجديدة بين بريطانيا وإيرلندا الشمالية مما أثار غضب الاتحاد الأوروبي وتعهد بالرد من خلال القنوات القانونية. وقد تؤدي الأجواء المشحونة بالخلافات إلى تزايد صعوبة عقد الصفقات في مجالات هامة مثل الخدمات وخاصة تجارة الخدمات المالية خلال الأشهر القادمة.

الرسم البياني ٢: العجز المالي والدين الحكومي في المملكة المتحدة* (% الناتج المحلي الإجمالي)



الاقتصاد الياباني يسجل نمواً في الربع الرابع من ٢٠٢٠

تسارعت وتيرة نمو الاقتصاد الياباني خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١١,٧% على أساس سنوي (+ ٢,٨% على أساس ربع سنوي) بدعم من انتعاش صادرات السلع والاستثمارات الرأسمالية والإنفاق الاستهلاكي. وكانت التقديرات السابقة قد توقع أن يصل معدل النمو إلى ١٢,٧% على أساس سنوي (+ ٣,٠% على أساس ربع سنوي)، إلا أن هذا المستوى قد تم خفضه نتيجة لتراجع الإنفاق الرأسمالي وانخفاض مخزونات القطاع الخاص. وعلى الرغم من ذلك، شهد الاستثمار التجاري نمواً، لا سيما في قطاعات الصناعات التحويلية، مما ساهم في تخفيف حدة انكماش الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بالجائحة على أساس سنوي في عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٤,٩% - فيما يعد أول انخفاض تشهده البلاد منذ عام ٢٠٠٩. كما انعقدت آمال كبيرة على أن هذا الزخم الإيجابي سيستمر حتى عام ٢٠٢١،

ما زالت تتجه نحو التراجع، مما قد يؤثر سلباً على دخل الأسرة، والذي قد يؤدي بدوره إلى كبح انتعاش الإنفاق الخاص. كما تواصل آفاق النمو بطبيعة الحال اعتمادها على توافر أسس مواتية لاحتواء الجائحة (إطلاق برامج اللقاحات/ انخفاض حالات الإصابة بالفيروس).

تقييد الأوبك وحلفائها للإمدادات يقفز بالنفط إلى ٧٠ دولاراً

أدى قرار تحالف الأوبك وحلفائها بقيادة السعودية بتمديد خفض حصص إنتاج النفط في أبريل لمدة شهر واحد على الأقل إلى ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ عام ٢٠١٩. وأنهى مزيج خام برنت تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى ٦٩,٤ دولاراً للبرميل، قبل إطلاق الحوثيين صاروخاً على منشآت النفط السعودية في بداية شهر مارس، الأمر الذي دفع خام النفط المرجعي مؤقتاً فوق حاجز الـ ٧٠ دولاراً أثناء جلسة التداول اليومية (الرسم البياني ٤). وكان سعر مزيج خام برنت قد ارتفع بنسبة ١٠% خلال فبراير وحده، فيما يعد أفضل أداء يشهده منذ مايو الماضي مما يعكس إمكانية تحقيق انتعاش اقتصادي بفضل طرح اللقاحات ونمو الطلب على النفط هذا العام على خلفية تخفيض الأوبك وحلفائها لحصص الإنتاج وتبني برامج تحفيز الاقتصاد العالمي. وبموجب شروط اتفاقية الأوبك وحلفائها، فقد تقرر تمديد خفض الإنتاج بمقدار ٨ مليون برميل يومياً - أي ما يعادل ٨% من الإمدادات قبل الجائحة - لمدة شهر إضافي حتى مايو، باستثناء روسيا وكازاخستان (بإجمالي ١٥٠+ ألف برميل يومياً).

الرسم البياني ٤: سعر خام برنت (دولار/برميل، *نهاية الشهر)



المصدر: Refinitiv، * اخر بيانات متوفرة ٩ مارس ٢٠٢١.

فاجأ قرار الأوبك وحلفائها الأسواق التي كانت تتوقع أن تستجيب المجموعة لتقييد الامدادات وانخفاض مستويات المخزون من خلال زيادة الإنتاج. وعلى أقل تقدير، كان من المتوقع زيادة الإنتاج بواقع ٥٠٠ ألف برميل يومياً وكان التساؤل الوحيد ما إذا كانت السعودية ستقرر في ابريل التراجع تدريجياً أم دفعة واحدة عن خفضها الطوعي للإنتاج البالغ مليون برميل يومياً. وكان وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان قد حث على توخي الحذر

ومن جهة أخرى، استمر توسع النشاط الصناعي في فبراير (وصول قراءة مؤشر مديري المشتريات إلى ٥٠,٦) وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بشهر يناير (٥١,٣)، في حين نما نشاط قطاع الخدمات بأبطأ وتيرة يسجلها في ١٠ أشهر (٥١,٥). ويعزى هذا التباطؤ بصفة رئيسية إلى تأثير عطلة عيد الربيع على الإنتاج. وعلى صعيد منفصل، قفزت الصادرات بنسبة ٦١% على أساس سنوي في يناير وفبراير، فيما يعد أعلى بكثير من توقعات المحللين وأعلى مستوى تصل له منذ أكثر من عقدين بينما ارتفعت الواردات بنسبة ٢٢%، لتتخطى بذلك توقعات المحللين التي أشارت لنمو بنسبة ١٥%، وذلك بفضل تحسن الطلب المحلي واستمرار تدابير التحفيز المالي وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

الاقتصاد الهندي يعود مجدداً لتسجيل نمو متواضع في الربع الرابع من ٢٠٢٠

بعد ربعين متتاليين من الانكماش الحاد، نما الناتج المحلي الإجمالي للهند بوتيرة أفضل، مرتفعاً بنسبة ٠,٤% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ (الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠) في ظل استمرار تعافي الاقتصاد المحلي نظراً لتخفيف قيود الاغلاق المتعلقة بالجائحة. وكانت العودة لتسجيل نمواً اقتصادياً مدفوعة إلى حد كبير بتسجيل الاستهلاك الخاص لمعدلات انكماش أقل بكثير من الفترة السابقة (-٢,٤% مقابل -١١,٣% في الربع الثالث) والإنفاق الحكومي (-١,١% مقابل -٢,٤% في الربع الثالث)، بينما ارتفع الاستثمار في الأصول الثابتة إلى ٢,٦% مقابل -٦,٨% في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠. أما على الصعيد الخارجي، انخفضت الصادرات من ٢,١% إلى -٤,٦% على الرغم من استمرار التحسن الكبير مقارنة بالتراجع الحاد الذي تم تسجيله في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، في حين تراجعت وتيرة انخفاض الواردات إلى -٤,٦% مقابل الهبوط الحاد البالغ نسبته -١٨,٢% الذي شهده الربع الثالث، مما يعكس استمرار تحسن أنشطة الطلب الأجنبي والمحلي، وإن كانت بعيدة عن المستويات المعتادة تاريخياً. كما تشير أحدث البيانات الصادرة عن شهر فبراير إلى استمرار تعافي النشاط التجاري، إذ وصل مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى أعلى مستوياته المسجلة في عام واحد عند مستوى ٥٥,٣، بينما انخفض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي هامشياً، وإن ظل محتفظاً بموقعه في منطقة التوسع بقراءة بلغت ٥٧,٥ بدعم من ارتفاع الطلبات الجديدة والإنتاج.

ويتوقع صندوق النقد الدولي تحسن الناتج المحلي الإجمالي للهند بنسبة ١٠% في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل انكماشه بحوالي ٨% تقريباً في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠. إلا أن آفاق النمو الاقتصادي قد تتأثر سلباً بالضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع تكاليف المدخلات والارتفاع الأخير في أسعار النفط، والذي قد ينعكس سلباً على شروط التجارة الهندية. كما أن معدلات التوظيف

واليقظة لعدة أشهر في ظل حالة عدم اليقين تجاه نمو الطلب على النفط واستمرار تفشي الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن مجموعة الخيارات التي جرى طرحها قبل الاجتماع. وتتوقع المجموعة على المدى القريب أن يشهد الطلب على النفط فترة من الضعف وتراكم المخزونات بسبب موسم أعمال الصيانة في فترة الربيع قبل أن يتعافى نمو الطلب على النفط قبل الصيف. من جهة أخرى، تم رفع توقعات أسعار النفط لتتراوح في نطاق ٦٥-٧٥ دولاراً للبرميل، على الرغم من إمكانية عدم استمرار تلك الظروف المواتية إلى ما بعد المدى القريب، نظراً للاحتمال شبه المؤكد بقيام الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة الأوبك بزيادة الإمدادات.

Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com